E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2004/WG.2/CP.3
7 December 2004
ORIGINAL: ARABIC

WTO IMF World Bank UNSD UNCTAD ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
بيروت، ١٤-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

التجربة اليمنية في إحصاءات التجارة الخارجية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الجهاز المركزي للإحصاء

الإدارة العامة لإحصاءات التجارة

التجربة اليمنية في

إحصاءات التجارة الخارجية للخدمات

(الواقع والطموح)

ورقة عمل قطرية مقدمة الى ندوة إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

المنعقدة في بيروت خلال الفترة من 14-17 ديسمبر 2004

معد الورقة

منصور عبد الله حسين الحرازي

مدير إحصاءات التجارة الخارجية

المحتويات

1. مقدمة :..... 3
2. أهمية الخدمات في إحصاءات التجارة الدولية : 3
3. الوضع الحالي لإحصاءات تجارة الخدمات الدولية في اليمن :..... 3
   - أسباب التأخر في إحصاءات الخدمات:..... 3
   - الجهة المسئولة عن إصدار البيانات:..... 4
   - آليات جمع البيان:..... 4
   - الخدمات التي يتم تجميعها :..... 4
   - نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات والواردات:..... 5
4. التقييم : 7
   - مستوى الدقة في البيانات :..... 7
   - درجة الشمول (مقارنة مع مشروع الدليل):..... 7
   - أهميتها الحالية :..... 7
   - مدى كفاية الاعتماد النقدي لتوفير المعلومات :..... 8
   - استمارات جمع البيان:..... 8
5. الصعوبات :..... 8
   - اولاً : الصعوبات العامة :..... 8
   - ثانياً : الصعوبات الفنية :..... 9
   - المتطلبات الفنية والمادية والمالية والبشرية:..... 10
6. التوصيات والنتائج المرجوة من الندوة: 10
7. ملحق : (تصميم مقترح لاستمارة إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات)..... 11

1. مقدمة :

لقـد تضمنت جولة أورجواي مفاوضات تم التوصل فيها الى عدد من الاتفاقيات التي تحكم التجارة الدولية في السلع والخدمـات والجوانـب الـتجارية لحقوق الملكية الفكرية والتي تمخضت عن قيام منظمة التجارة العالمية في يناير

1995 . ونظـراً لان عملـية الانضـمام الـى منظمة التجارة العالمية تتطلب من الدول إعداد تقارير عن السياسة الـتجارية بحيـث تتسـق مع اتفاقات التجارة العالمية ، وكون السياسة التجارية تتطلب توفير إحصائيات مفصلة عن تجـارة السـلع والخدمات ، لذا فانه من الأهمية إيجاد نظام إحصائي خاص بالتجارة الدولية للخدمات في كل دولة ، ومـن هـذا المنطلق تأتي أهمية إعداد هذه الورقة الخاصة بتجربة اليمن في مجال إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمـات لتقديمها الى ندوة التجارة الدولية في الخدمات المنعقدة في بيروت خلال الفترة 14-17 ديسمبر 2004 .. وقد قمنا في هذه الورقة بمناقشة عدد من القضايا وعلى النحو التالي :

2. أهمية الخدمات في إحصاءات التجارة الدولية

تنـبع أهمـية التجارة الدولية في الخدمات كونها جزء لا يتجزأ عن التجارة الخارجية لأي بلد ، فهي من ناحية توفر معلومـات دقيقة في ميزان المدفوعات ، وهي من ناحية أخرى توضح بشكل أكثر واقعية عن حجم التبادل والميزان التجاري مع الشركاء التجاريين في العالم الخارجي ، بالإضافة الى ذلك فانه بقدر ما تعطي التجارة الدولية في السلع مؤشـرات عن حجم العرض والطلب من السلع ، فان تجارة الخدمات ايضاً توفر نفس المؤشرات التي توضح واقع الخدمـات على المستوى المحلي ومدى الحاجة الى العالم الخارجي في سد النقص الحاصل فيها محلياً خاصة اذا ما تنامـي الـى أذهاننا بان هناك علاقة وثيقة بين تجارة السلع وتجارة الخدمات فلا تجارة في السلع بدون خدمات. من ناحـية أخرى فان إحصائيات كل من التجارة الدولية في السلع والخدمات تؤثر على الناتج المحلي اذا كانت التزامات الـبلد تجـاه العالم الخارجي أكثر من المتحصلات منه . أضف الى ذلك فان توفير إحصاءات عن التجارة الخارجية بشـقيها (السـلع والخدمـات) هو بمثابة الأساس المتين الذي يعتمد عليه في إعداد الخطط التنموية ورسم السياسات الضـرورية الطويلة والقصيرة الأجل الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة . ولا ننسى انه من متطلبات النظام العالمـي الجديد هو تحرير التجارة المتضمن كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات ، بالإضافة إلى ان من متطلبات الانضـمام إلـى مـنظمة الـتجارة العالمية هو القيام بمفاوضات خاصة بشان تجارة السلع والخدمات ... ومن هذا المنطلق تأتي أهمية توفير إحصائيات مفصلة ودقيقة عن التجارة الخارجية للبلد تشمل كل من السلع والخدمات .

3. الوضع الحالي لإحصاءات تجارة الخدمات الدولية في اليمن

1. أسباب التأخر في إحصاءات الخدمات :

ان عدم وجود نظام إحصائي خاص بالتجارة الدولية في الخدمات يعود الى تظافر عدد من العوامل أبرزها :

(1) التطورات التي مرت بها إحصاءات التجارة الخارجية المتمثلة في :

(أ) مشاكل جمع البيانات عبر المنافذ الجمركية ومتطلبات العمل وفق نظام التجارة الخاص ، ومشكلة عدم الشمول التي يقتضيها نظام التجارة العام ،

(ب) التصـــانيف الاقتصادية الدولية ، حيث تم الانتقال من العمل وفق نظام الـــSITIC الى النظام المنسق HS ،

(ج) مشاكل الربط الشبكي لجميع المنافذ الجمركية في البلاد .

(2) عـــدم وجود دليل واضح عن التجارة الدولية في الخدمات يتضمن كيفية جمع البيانات وماهي الجهات المصدرية لهذه البيانات ومتطلبات الشمول.

(3) المواصفات الخاصة بتصميم استمارة جمع البيان .

(4) الآليات الخاصة بالمراجعة والمعالجة والتفريغ والإدخال وطرق النشر .

(3) متطلبات التجهيز الإداري والفني والتقني (التأهيل والتدريب، برامج الية ، أجهزة حاسوب .. الخ) .

2. الجهة المسئولة عن إصدار البيانات :

يعتـــبر البـــنك المركـــزي اليمني هو الجهة المسئولة حالياً عن إصدار البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات المتضمنة بـــيانات عـــن التجارة الخارجية في الخدمات وذلك تنفيذاً للمادة (45) من قانون البنك المركزي اليمني رقم (21) لســـنة 1991م وفقـــاً لدليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي . ولم تكن الظروف مهيئة بعد حتى يتمكـــن الجهـــاز المركزي للإحصاء من إعداد نظام إحصائي خاص بالتجارة الخارجية في الخدمات نظراً للأسباب المذكورة أنفاً.

3. آليات جمع البيان :

يتـــبع البنك المركزي اليمني منهجية معينه في تجميع البيانات عن تجارة الخدمات الدولية ، فهو يقوم بالآتي : أولاً : اســـتخدام اســـتمارات خاصة تم تصميمها لهذا الغرض ، حيث يقوم البنك بتوزيع نماذج مختلفة على بعض الجهات المصـــدرية لتعبئتها سواء كانت جهات حكومية او جهات خاصة (محلية وأجنبية) . ثانياً : الاستناد على الاعتمادات الـــنقدية المفـــتوحة لدى البنك المخصصة لتغطية نفقات بعض الخدمات المقدمة سواء في الخارج او الداخل ، ثالثاً : الاســـتعانة بالبـــنوك الـــتجارية التي تقوم بعض الدول والمنظمات الدولية بتحويل مبالغ مالية لفروعها وموظفيها في اليمن ، رابعاً: تقدير خدمات الشحن والتامين كنسبة من قيمة الصادرات او الواردات السلعية .

4. الخدمات التي يتم تجميعها:

مـــن الملاحظ في الجدول رقم (1) أدنى هذا ان الخدمات التي يتم تجميع البيانات عنها تتمثل في (خدمات النقل ـــ الســـفر ـــ خدمات الاتصالات والبريد ـــ خدمات الإنشاءات ـــ خدمات التامين ـــ الخدمات التجارية والمهنية والفنية ـــ الخدمـــات البينية للمؤسسات التابعة ـــ الخدمات الحكومية) وفيما عدى ذلك فلا تدخل في بيانات ميزان المدفوعات نتيجة لصعوبات مختلفة .

جدول رقم (1) يبين حجم الصادرات والواردات من الخدمات خلال الفترة 2001-2003

القيمة بالمليون دولار

الخدمة	2001		2002		2003	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
خدمات النقل	23.9	353.1	66.7	407.8	51.9	461.8
خدمات السفر*	38	78.7	105	77.5	139	77.1
خدمات الاتصالات والبريد	50.6	10.4	43.3	7.1	43.2	7.2
خدمات الإنشاءات	0.0	38.7	0.0	29.9	0.0	34.3
خدمات التامين	0.0	59.1	0.0	70.1	0.0	80.9
خدمات تجارية ومهنية وفنية	20.7	254.3	20.6	308.1	10.4	285.9
خدمات بينية للمؤسسات التابعة	0.0	249	0.0	302.8	0.0	283.8
خدمات حكومية(السفارات والقنصليات)	36.9	53.4	36.7	51.5	73.2	56.4
الإجمالي بالمليون دولار	**170.1**	**1096.7**	**272.3**	**1254.8**	**317.7**	**1287.4**
الإجمالي بالمليون ريال*	**31298.4**	**201792.8**	**50103.2**	**230883.2**	**58456.8**	**236881.6**

المصدر : ميزان المدفوعات الصادر من البنك المركزي اليمني شهر سبتمبر 2004

* تشمل خدمات الحج والتعليم والصحة والسياحة

** : تم احتساب سعر الصرف 184 ريال للدولار كمتوسط سنوي .

من جانب أخر فكما هو واضح من الجدول فان الخدمات لم يتم تغطية بياناتها لم تكن مفصلة ، حيث ان بعضها تحتوي على عدد من الخدمات الفرعية كخدمات السفر التي تتضمن (خدمات التعليم والصحة والسياحة والحج .. الخ) ، ورغم ذلك فهذا يوفر معلومات لا باس بها عن تأثير الخدمات في التجارة الدولية لليمن من خلال النظر إلى قيمة الصادرات والواردات الخدمية التي تتزايد سنوياً .

5. نسبة مساهمته حالياً:

رغم الصعوبات في عملية جمع البيانات وعدم شمولها ، فان مساهمة التجارة الخارجية في الخدمات كما هو واضح من الجدول رقم (2) تشكل نسبة 8% من اجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية في عامي 2002 ، 2003 بالنسبة للصادرات ، اما بالنسبة للواردات فهي تمثل 31% في عام 2002 و 26% في عام 2003 من إجمالي قيمة الواردات السلعية والخدمية في الجمهورية اليمنية. فقد بلغت قيمة الصادرات من الخدمات حوالي 50.1مليار ريال ، بينما بلغت قيمة الواردات 230.8مليار ريال في عام 2002 ، اما في عام 2003 فقد بلغت قيمة الصادرات 58.5 مليار ريال ، والواردات 236.9مليار ريال . ومن ناحية أخرى فانه من خلال هذه الأرقام يتضح جلياً مدى الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات من الخدمات ، فقد وصل العجز في عام 2002 الى حوالي 180.7مليار ريال ، وفي عام 2003 وصل الى 178.3مليار ريال لصالح العالم الخارجي .

من جانب أخر فانه بعد إضافة قيمة الصادرات والواردات من الخدمات فانه يتغير وضع الميزان التجاري ، فبينما كان الميزان التجاري في عامي 2002 -2003 بالنسبة لتجارة السلع لصالح اليمن بمقدار 107859.7 و

167645.4 مليون ريال خلال العامين على التوالي ، فانه بعد إضافة تجارة الخدمات قد بلغ العجز لصالح العالم الخارجي بمقدار 72920.32- و 10779.4- مليون ريال خلال عامي 2002 -2003 على التوالي.

الجدول رقم (2) يبين حجم التغير في قيمة الصادرات والواردات بعد إضافة التجارة الخارجية في الخدمات

القيمة بالمليون ريال

الموضوع	2002				2003			
	الصادرات	النسبة	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة	الواردات	النسبة
التجارة الخارجية في السلع*	585946.02	%92	513025.7	%69	684907.7	%92	674128.3	%74
التجارة الخارجية في الخدمات**	50103.2	%8	230883.2	%31	58456.8	%8	236881.6	%26
الإجمالي	636049.2	%100	743908.9	%100	743364.5	100	911009.9	%100
الميزان التجاري للسلع	72920.32				10779.4			
الميزان التجاري	-107859.7				-167645.4			

* المصدر : نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للسلع ــ الجهاز المركزي للإحصاء ــ 2003م.

** المصدر : ميزان المدفوعات ــ البنك المركزي اليمني ــ سبتمبر 2004م .

رسم بياني رقم (2) يوضح تأثير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية لليمن خلال عامي 2002-2003 (القيمة بالمليون ريال)

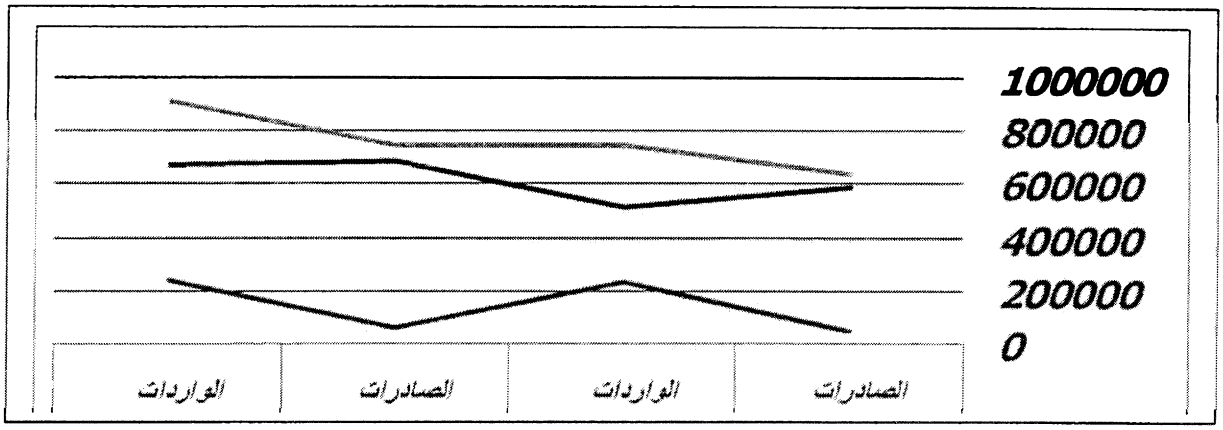

4. التقييم

1. مستوى الدقة في البيانات:

احياناً يتم تفصيل القيم الخاصة بنوع معين من الخدمات ، حيث يتم تفصيل خدمات النقل في ميزان المدفوعات لكل من النقل البري والجوي والبحري ، واحياناً يتم تجميع عدد من الخدمات في خدمة معينه ، حيث يتم تجميع خدمات الصحة والتعليم والسياحة والحج ..الخ في مكان واحد وبالتالي فان خدمة السفر تتضمن جميع هذه الأنواع من الخدمات ، الأمر الذي يصعب فصلها بغرض الدراسة او التحليل للتوصل الى بعض المؤشرات

عـــنها . اما البيانات المتعلقة بالشحن والتامين فيتم تقديرها من خلال احتساب نسبة 12% من قيمة الصادرات او الواردات منها لتدخل في بنود الخدمات .

2. درجة الشمول (مقارنة مع مشروع الدليل):

مـــن خـــلال المقارنة بين مكونات الخدمات كما هي مذكورة في ميزان المدفوعات الصادر من البنك المركزي اليمنـــي وبيـــن الخدمـــات المحددة في ميزان المدفوعات الموسع الذي تضمنه مشروع دليل إحصاءات التجارة الدولـــية فـــي الخدمات ، نجد ان هناك نسبة كبيرة من الخدمات غير مشمولة في بيانات البنك المركزي اليمني، والتـــي يمكـــن تحديدهـــا فـــي (الـــنقل عـــبر الأنابيب والبث الكهربائي ــ الخدمات المالية ــ رسوم الضرائب والتراخـــيص ــ خدمـــات التســـويق والتأجـــير ــ الخدمات الهندسية ــ الخدمات التقنية الزراعية والتعدينية ــ الوســـاطة المالـــية ــ الخدمـــات المالـــية ــ المعـــاملات السمعية البصرية ... بالإضافة إلى خدمات الكمبيوتر والمعلومات ــ الخدمات القانونية والمحاسبية والإدارية والاستشارية التي رغم أنها تذكر في ميزان المدفوعات الا أنه لم يتم استيفاء البيانات عنها نتيجة قصر فترات العمل الخاصة بهذه الأنواع من الخدمات . لذلك فما يقوم بـــه البنك المركزي اليمني من توفير بيانات عن تجارة الخدمات ليس شاملاً لجميع أنواع الخدمات الدولية ، هذا مـــع الأخذ في الاعتبار ان بعض الخدمات التي تم تغطيتها لم تكن مفصلة ، بالإضافة الى ذلك فان هناك خدمات أخـــرى لم يتضمنها ميزان المدفوعات الموسع وتم ذكرها في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات . ان عـــدم الشمول في بيانات التجارة في الخدمات التي يقوم بتوفيرها البنك هي إحدى العيوب في هذه البيانات نتيجة للمشاكل المتعلقة بآليات جمعها ونظراً للسلبيات التي تحدثها حالات عدم تجاوب بعض الجهات المصدرية خاصة في القطاع الخاص نتيجة غياب الوعي الإحصائي لدى غالبية المنتميين الى هذا القطاع .

3. أهميتها الحالية :

مـــا زالـــت البـــيانات التي يوفرها البنك المركزي اليمني عن التجارة الخارجية في الخدمات ، رغم الصعوبات التي تواجهها تعتبر بيانات مرجعية يمكن على ضوءها التعرف على بعض مؤشرات التجارة الخارجية في هذا النوع من الخدمات والعمل على تأسيس نظام إحصائي خاص بتجارة اليمن الدولية في الخدمات .

4. مدى كفاية الاعتماد النقدي لتوفير المعلومات :

ان هـــذه البـــيانات تعتمد على ميزان المدفوعات ، أي طريقة الاعتماد النقدي لهذه الخدمات ، ولذا فان هناك خدمات أخـــرى كثـــيرة لا يتم فتح اعتمادات نقدية خاصة بها ، وبالتالي فهي لا تدخل في بيانات ميزان المدفوعات الخاصة بالـــتجارة الدولـــية للخدمات ، لان الاعتمادات النقدية في غالبها هي اعتمادات لخدمات حكومية وهذا معناه ان هناك خدمـــات أخـــرى غير حكومية تتعلق بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي (المنظم وغير المنظم) والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .. الخ ليس لديها اعتمادات نقدية .

5. استمارات جمع البيان:

يقـوم البنك المركزي اليمني بإعداد استمارات مختلفة لجمع بيانات التجارة الخارجية للخدمات التي توجه الى بعض الجهـات المصـدرية ، وهـذا يعني اننا اذا أردنا جمع إحصائيات من جميع الجهات ، فانه يتطلب منا القيام بإعداد نمـاذج كثـيرة مـن هـذه الاستمارات .. وكان من الأولى التوصل الى إعداد نموذج استمارة لجمع البيان مكتمل الإغـراض ، يـتم توزيعـه على الجهات بحيث تقوم كل جهة بتعبئة البيانات التي تخصها . (انظر الملحق الخاص بنموذج الاستمارة المقترح)

5. الصعوبات:

اولاً : الصعوبات العامة :

أ . زمن الرصد :

بالطـبع هـناك تجارة دولية في الخدمات تتم خلال السنة ، ولكن مدة هذه الخدمات تختلف بين خدمة وأخرى ، فهـناك خدمات دولية (صادرة او واردة) يتم الاستفادة منها خلال اقل من شهر او شهرين ومنها ما تتعدى ثلاثة اشهر او ستة اشهر او تسعة الى اقل من سنة وبالتالي فان عملية استيفاء البيانات عنها تظل من الصعوبات التي تواجـه إحصاءات التجارة في الخدمات خاصة اذا كانت هذه الخدمات تتعلق بالقطاع الخاص المحلي او الأجنبي .. فـإذا كانـت بـيانات التجارة الخارجية عن السلع يتم استيفاء البيانات عنها في المنافذ الجمركية ، فان تجارة الخدمـات لـيس لديها منافذ جمركية خاصة تسهل من عملية الرصد ، بالإضافة الى ذلك هناك فرق زمني بين دخول الخدمة الى البلاد وبين تقديم هذه الخدمة الى المستهلكين .

ب . تعدد الجهات المصدرية :

نظـراً لتعدد أنواع الخدمات الدولية ، فهناك عدد من الجهات المستفيدة من هذه الخدمات ، فقد يكون مقدم الخدمة / مستفيد هو فرد او مجموعة أفراد او شركة خاصة او مؤسسة حكومية او منظمة محلية او دولية ، وبالتالي اذا كانـت هـناك سـهولة في توفير البيانات من الجهات الحكومية من خلال التنسيق المشترك ، فانه من الصعوبة بمكـان الحصـول على هذا النوع من البيانات من كم هائل من الكيانات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المنظمة وغـير المـنظمة في القطاع الخاص التابعة للقطاع الخاص خصوصاً مع عدم توفر وعي إحصائي بأهمية هذه البـيانات مـن الناحـية الإحصائية بالإضافة الى ذلك فان تكوين إطار لهذه الكيانات سيكون من الصعب توفيره وسـيحتاج الـى التحديث سنوياً على الأقل ، وهذا يتطلب إمكانيات مالية ومادية وكوادر مؤهلة كبيرة بحيث يتم توزيعها على مستوى كل محافظة من محافظات الجمهورية خاصة في عواصم المحافظات .

ج . عدم تجاوب الجهات :

ان غـياب الوعـي الإحصـائي ، وخـوف الجهة المصدرية من الإدلاء بالبيانات يؤدي الى نقص المعلومات المطلوبة عن التجارة الدولية في الخدمات وعدم شمولها .

د . صعوبة المراقبة :

كــون الخدمات غير منظورة فانه من الصعب مراقبة حركة انتقالها من الداخل او الخارج الا عند تقديم الخدمة للمســتهلك من خلال الحصول على رخصة العمل بالنسبة للقطاع الخاص او من خلال الحصول على عقد عمل بالنسبة للقطاع الحكومي .

هـ. تكاليف جمعها :

نظــراً لصعوبة الربط الشبكي بين جميع الجهات المصدرية لبيانات التجارة الخارجية في الخدمات وبين الجهاز المركزي للإحصاء ، فان عملية الجمع تحتاج الى تشغيل فرق ميدانية في جميع عواصم المحافظات على الأقل لاستيفاء البيانات من الجهات المصدرية من خلال استمارات مصممة لهذا الغرض ومراجعتها وتفريغها وإدخالها الى الحاسوب وإرسالها الى ديوان الجهاز المركزي للإحصاء لتجميعها ونشرها وفق الطرق المتبعة .

و. المتطلبات الفنية والمادية والمالية والبشرية :

ان عــدم وجود نظام إحصائي خاص بإحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات هو من أهم أسباب التأخر في توفــير إحصــائيات عن هذا النوع من التجارة الخارجية ، وهذا يعود الى عدم وجود دليل واضح عن تجارة الخدمات بالإضافة الى العوامل الأخرى السابق ذكرها ، وايضاً عدم توفر الإمكانيات المادية من مستلزمات آلية (أجهزة حاسوب) والتكاليف المالية الباهضة التي تتطلبها عملية جمع البيانات خاصة في مرحلة جمع البيانات الميدانــية نظــراً لتشتت مواقع المؤسسات الحكومية والخاصة وغيرها في المحاقظات المختلفة ، بالإضافة الى المتطلــبات البشــرية (كوادر مؤهلة ومدربة) لعملية الجمع الميداني بالإضافة الى عملية تفريغ ومراجعة هذه البيانات على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي .

ثانياً: الصعوبات الفنية :

وتتمثل في الآتي :

(١) اذا كــان من السهولة الحصول على معلومات عن تكاليف الخدمات المقدمة من مالك واحد سواء كان مالك محلــي او أجنبــي ، فان المشكلة تكمن في كيفية الحصول على المعلومات في حالة وجود شريك محلي وأخر أجنبــي او فــي حالة تعدد الشركاء ، من ناحية أخرى اذا كانت نسبة حصة الشريك تختلف عن حصة الشريك الأخر فكيف يمكن الفصل في تقدير قيمة الخدمات الدولية في هذا الحال .

(٢) اذا كانت الخدمات المقدمة من القطاع الخاص يمكن رصدها من خلال رخص العمل ، والخدمات الحكومية يمكــن رصــدها من خلال عقود العمل ، فانه بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المتمثلة في الجمعيات الخيرية وغيرها فان هناك خدمات دولية تنتقل منها او إليها لا يمكن مراقبتها .

(٣) هناك صعوبة في عملية الفصل بين إنتاج الخدمات على أساس عقد / رسم وبين الخدمات الغير قائمة على أساس عقد .

(4) كيفية جمع البيانات بالنسبة للخدمات التي تقدم لغير المقيمين من قبل أفراد (خدمات تأجير السيارات وخدمات تقديم الطعام والشراب .. الخ) نظراً لكثافتها وتشتت أماكنها .

(5) ان التغيرات السريعة التي تشهدها تقنية الاتصالات السلكية واللاسلكية سواء في الخدمات او في السلع الخاصة بها ، يؤدي الى صعوبة توصيفها بالاعتماد على التصانيف الحالية .

(6) كيفية التعامل في إحصاء الخدمات التي يتم تقديمها باستخدام مواد يملكها عميل وأخرى لا يملكها العميل . (7) كيفية المعالجة في حالة وجود منتجات لسلع وخدمات معاً مثل خدمات الصيانة والإصلاح ، والصور الفوتوغرافية وأشرطة الحاسوب والوجبات والمشروبات وكذلك شراء الكتب التي تتضمن خدمة المؤلف والناشر والبائع ففي هذه الحالة نجد ان هناك دمج بين الخدمات والسلع .

6. التوصيات والنتائج المرجوة من الندوة .

- الاتفاق على دليل أكثر وضوحاً وأكثر تفصيلاً عن التجارة الدولية في الخدمات باللغة العربية يكون مرجعاً لهذا النوع من الإحصائيات .
- يجب ان يكون هناك تحديد وفصل واضح بين عملية إحصاءات الخدمات وتركيب حسابات ميزان المدفوعات ، فهناك فرق بين إحصاءات التجارة الخارجية في الخدمات (كإحصائيات) وبين عملية تركيب الحسابات مع العالم الخارجي(ميزان المدفوعات) ، التي تعتبر تجارة الخدمات جزء منه وبالتالي فان تضمين إحصاءات تجارة الخدمات المستحقات المالية لغير المقيمين او الالتزامات المالية على غير المقيمين (كالضرائب والودائع والأوراق المالية والقروض والأسهم والمستحقات او الالتزامات الأخرى)، يعتبر خارجاً عن إحصاءات تجارة الخدمات الدولية ولكن يدخل ضمن احتساب ميزان المدفوعات ، وهذا يعني انه لا بد ان تكون هناك مهام محددة تسند إلى الجهاز المركزي للإحصاء(إحصائيات التجارة الخارجية في الخدمات) .. ومهام أخرى تسند إلى البنك المركزي اليمني (ميزان المدفوعات).
- الاتفاق على تصميم نموذج استمارة مكتملة الإغراض ودقيقة خاصة بجمع بيانات التجارة الخارجية في الخدمات لتقديمها الى الجهات المصدرية بهدف استيفاء البيانات فيها.
- تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال إحصاءات التجارة الخارجية على كيفية التعامل مع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات من حيث الجمع والمراجعة والتفريغ (سواء باستقدام خبراء الى البلاد او من خلال عقد دورات خارجية) .
- تبسيط آليات جمع البيانات ميدانياً نظراً لتعدد الجهات (المؤسسات والمصالح الحكومية ــ القطاع الخاص المحلي ــ القطاع الخاص الأجنبي ــ المنظمات غير الحكومية ــ الأفراد والجماعات غير المنظمة .. الخ) ، ومدى الاعتماد على إحصائيات الإنتاج الخدمي او مسح المنشات في تحديد الإطار الخاص بمصادر البيانات وكيفية تحديثها.

- توفـــير عـــدد من أجهزة الحاسوب لتوزيعها على مكاتب الإحصاء في المحافظات تسهل من عملية إدخـــال البـــيانات على مستوى كل محافظة بالإضافة الى عدد كافي من الأجهزة في ديوان الجهاز المركزي للإحصاء .
- إعداد نماذج من جداول النشر .

7. الملاحق :

- تصميم مقترح لاستمارة جمع بيانات التجارة الخارجية في الخدمات.